ـــــــــــــــــام لانتخابات المجالس المحلية

ـــــــــــستقبل أفضـــل

وغيرها من محافظات الجمهورية.

رابعاً: تنمية الموارد الاقتصادية المحلية ومكافحة البطالة والتخفيف من الفقر

- تبني المشاريع التنموية والخدمية ذات الكثافة العمالية التي توفر فرص عمل جديدة وتسهم في محاربة الفقر ومساعدة الأسر المنتجة وذوي الدخل المحدود لتحسين اوضاعهم المعيشية وذلك من خلال:
- التوسع في المشاريع السياحية.
- دعم الصناعات الخفيفة.
- دعم المشاريع الصغيرة الزراعية والصناعية والحرفية والسمكية، وتشجيع المبادرات الفردية في هذا المجال، وتقديم القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة، وتسهيل تسويق منتجاتها.
- الاهتمام بالتسويق الزراعي.
- تنمية الموارد الذاتية للمجالس المحلية بما يمكنها من تنفيذ خططها وبرامجها التنموية والخدمية وبما يمكنها من اقامة مشاريع استثمارية.
- العمل على تهيئة الأجواء المناسبة للاستثمار وازالة كل ما يعيق عملية الاستثمار الداخلي والخارجي وفق قانون الاستثمار.
- اعطاء صلاحيات واسعة للسلطة المحلية في قضايا الاستثمار، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مختلف المجالات، وتنمية المجتمعات المحلية، وايجاد المناخات المناسبة لجذب الاستثمار، وتوفير الخدمات الاساسية المرتبطة بها.
- الاهتمام بتطوير الأوعية الايرادية والضريبية ومعالجة اي اختلالات محلية في هذا الجهاز وتعزيز أساليب الرقابة والمحاسبة والتحفيز في نطاق العاملين في الجهاز الضريبي والايرادي.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والخدمية في اطار تعميق مبدأ الحرية الاقتصادية وتوسيع قاعدة المشاركة في التنمية من قبل الافراد والجامعات وتمكين المغتربين من ابناء الوطن من الحصول على فرص الاستثمار في كافة الوحدات الادارية وتأكيد رابطة التكافل الاجتماعي بين ابناء الوطن في الداخل والخارج.
- تشجيع نشوء وتنمية قطاع خاص محلي يسهم بصورة فاعلة في تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية المحلية.
- الاهتمام بقضايا المرأة وتشجيع مشاركتها ومساهمتها في عملية التنمية في كافة المجالات الادارية والاقتصادية والاجتماعية واقامة المشاريع الحرفية التي تمكن المرأة من المساهمة الاقتصادية والاجتماعية الواسعة وغيرها.
- دعم الاسر المنتجة وتشجيع المرأة على العمل والانتاج عن طريق زيادة الدعم للاسر بتوفير وسائل العمل وأدوات الانتاج كالمشاغل والمعامل المنزلية.
- رعاية اصحاب المهن الحرفية ورعاية الحرف التقليدية وتطويرها وحمايتها وتنمية منشآتها.
- الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة ورعاية اصحاب الاعاقات وادماجهم في مختلف الاعمال والمجالات التنموية والاهتمام بالمراكز التي تعني بهذه الفئة.
- الاهتمام بالقطاعات العمالية وحماية حقوق الضمان الاجتماعي وفقاً للقانون ورعاية مراكز تطوير المهارات العمالية.
- تنمية القطاع التعاوني في نطاق المحافظات والمديريات وتشجيع انشاء الجمعيات الهادفة لاستثمار نشاط الافراد وقدرتهم وامكانياتهم في كافة المجالات الزراعية والسمكية والتجارية والمهنية وبما يحقق الشراكة الشعبية في التنمية بشكل عام.
- الاسراع في معالجة اوضاع المشاريع المتعثرة وتلك الجاري تنفيذها في الوحدات الادارية ومواجهة الالتزامات المالية اللازمة لكل منها مركزياً.
- تعزيز دور صناديق التمويل لمشاريع التنمية والهيئات والمؤسسات،وتنسيق مشاريع خططها التنموية مع المجالس المحلية للوحدات الادارية لتحقيق التكامل، وتفادي التكرار في عملية التنمية تخطيطاً وتنفيذاً.
- معالجة المشكلات والاختناقات التي تواجهها عملية تسويق المنتجات الزراعية والسمكية في اطار توسيع السوق الوطنية وتشجيع التصدير.
- تحسين نظام الاقراض للمزارعين والصيادين واعادة النظر في الاجراءات والأساليب المعيقة لنظام الاقراض السليم والمباشر وتوسيع شبكة البنك الزراعي على مستوى المديريات ذات الكثافة في النشاط الزراعي والسمكي.
- توفير أدوات الصيد الحديثة للصيادين وتوفير وسائل حفظ ونقل المنتجات السمكية واقامة قرى للصيادين وتوفير الخدمات الأساسية لهم.
- الاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية وتشجيع المبادرات الفردية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لتحقيق هذه الغاية.
- مضاعفة الجهود في التعريف بنظام السلطة المحلية في مجالات التعاون مع المانحين والمنظمات والاطراف الدولية الأخرى بقصد دعم الجهود في تمويل البرامج المختلفة للنهوض بنظام السلطة المحلية والانتقال الى اللامركزية.
- انشاء مصرف يعنى بمالية السلطة المحلية.
- تصميم وتنفيذ برامج تستهدف تنمية وحدات التخطيط المحلي، وتطوير انماط وأساليب عملها واستكمال عناصرها في الجانب البشري وأدواته اللازمة للنهوض بمستويات تخطيط التنمية المحلية، وتشجيع المجالس المحلية على نقل صلاحياتها الى المديريات في معالجة تصميم وتنفيذ المشاريع تتحد درجتها وعناصرها بمقدار ما يتوافر للمديريات من مقومات بهذا الشأن.
- تخصيص رسم على المبيعات أو الانتاج السمكي لصالح المحافظات الساحلية لقاء دورها في حماية البيئة الساحلية، ودعم نشاط وتحسين ظروفهم المعيشية في تجماعتهم الانتاجية.
- دعم وتطوير الصناعات التقليدية التي تتميز بها المحافظات والمديريات.

خامساً: التنمية الثقافية

- مواصلة العمل على تحسين قيم الوحدة الوطنية واهداف الثورة اليمنية المباركة والدفاع عنها.
- المساهمة في النشر الثقافة الوطنية واحياء التراث الثقافي والحضاري المتميز في المحافظات والمديريات والحرص على احياء المناسبات الوطنية بمدلولاتها الثقافية والاجتماعية وتبني المهرجانات السنوية المناسبة.
- الاسهام الفاعل في تأكيد وتجسيد قيم الدين الصحيحة في السلوكيات، وبما يجنب المجتمع مخاطر الانزلاق في متاهات التعصب، ومكافحة موروثات التخلف والجهل والتطرف والغلو فالتعصب الأعمى لا يثمر إلاّ الشر.
- الاهتمام بقضايا حقوق الانسان وحماية الحقوق والحريات وتعزيز المشاركة الشعبية ودعم نشاط المرأة في كافة الحقول باعتبار هذه المسألة جزءاً مهماً من تأكيد دور المجتمع الديمقراطي وتطوره مؤسسياً واجتماعياً الى جانب ايلاء قضية الحريات العامة جل الاهتمام والرعاية.
- الاسهام في تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني وتشجيع المبادرات والجهود الرامية الى تحقيق أهداف التنمية.
- الاهتمام بالمساجد وصيانتها وحماية حقوق الأوقاف وحفظ أموالها وتنظيم نشاط الارشاد والتوجيه الديني الهادف الى تعميق مبادئ الشريعة الاسلامية السمحاء.
- المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب وبما يحقق اهداف التنمية.
- العمل على ادراج نظام السلطة المحلية ضمن المقررات الدراسية في الكليات والجامعات.
- العمل على استكمال البنية التحتية من المشاريع الشبابية والرياضية كالاستادات والمدرجات الرياضية والصالات المغلقة والأندية الرياضية والثقافية والعلمية ودعم المناشط الشبابية والرياضية على مستوى المحافظات والمديرية.
- الاهتمام بالأنشطة الرياضية والثقافية المحلية ودعم الانشطة الصيفية في المدارس والجامعات ودعم الأندية الرياضية والثقافية والفكرية والابداعية.
- الاهتمام بالأندية الرياضية والمراكز الثقافية لرعاية الشباب واستنهاض طاقاتهم الابداعية.
- تشجيع قيام المنافسات الرياضية الداخلية والاهتمام بالتعليم والطب الرياضي وتوفير الامكانات اللازمة لذلك.
- متابعة استكمال انشاء الاذاعات المحلية في المحافظات وتسخيرها لتحقيق اهداف التنمية المحلية بما يكفل التعبير عن تطلعات وهموم المواطنين في كل محافظة.
- رعاية الفنون والتقاليد الشعبية في الوحدات الادارية المحلية وبما يحقق الحفاظ على أصالة تلك الفنون والتقاليد الشعبية الحسنة وتعبيرها الصادق عن ترثنا الوطني العربي والاسلامي والانسانية وطابعها المتميز.

سادساً: الأمن والسكينة العامة

- الاسهام الفاعل في تعزيز الأمن والاستقرار والسكينة العامة في نطاق كل محافظة ومديرية، والحيلولة دون وقوع أي اختلالات أمنية ومعالجة أي سلبيات أو تصرفات غير قانونية في أجهزة السلطة المحلية بحزم، وتعزيز التنسيق والتعاون بين الأجهزة الأمنية والقضائية والسلطات المحلية والمواطنين لما فيه صيانة المصلحة العامة، وتطبيق سيادة النظام والقانون.
- دعم جهود السلطة المحلية في حل القضايا المتعلقة بالنزاعات والخلافات الاجتماعية وايجاد الحلول الناجعة لقضايا الثأر، وأي مظهر من مظاهر العنف والارهاب، ومحاربة التسلط، فالناس جميعاً سواسية امام القانون.
- حل المشكلات والمنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية والسكنية.
- ترسيخ الوظيفة العامة الاقتصادية المتميزة للمحافظات والمديريات في الزراعة والتربية الحيوانية والسياحية والصناعات الحرفية.. وغيرها في اطار التنوع الجغرفي الذي تتميز به الوحدات الادارية.
- استكمال البنية التحتية للأجهزة المرورية والتوسع في مؤسسات السجل المدني والجوازات على مستوى المديريات وربطها بالنظام الالي الوطني.

ختاماً

إن مواصلة التطبيق العملي المدروس لمحتوى فكرة الادارة البناءة والسلطة المحلية الراقية كما تجلت في مضامين الميثاق الوطني يعتبر جزءاً أساسياً من التكوين التنظيمي والفكري للمؤتمر الشعبي العام، الذي جاء متصلاً ومتلاحماً مع القيم العقيدية السامية النابعة من عقيدتنا الاسلامية والمثل الانسانية النبيلة.. والتي تعد من اهم السمات المميزة لمؤتمرنا الشعبي العام، والوثاق القوي بينه وبين الجماهير اليمنية، وسوف تتجه جهود المؤتمر الشعبي العام بكافة تكويناته من أجل يمن جديد.. ومستقبل أفضل، وكلنا ثقة بما بات يمتلكه شعبنا من الوعي والادراك.. والقدرة على تجسيد خياراته الحرة.

■ إعطاء صلاحيات واسعة للسلطة المحلية في قضايا الاستثمار وتوفير مناخات مناسبة لجذب الاستثمار، وتحقيق تنمية المجتمعات المحلية

■ نشر الثقافة الوطنية وإحياء التراث الثقافي والحضاري المتميز في المحافظات والمديريات

التوسع في تنفيذ المشاريع التنموية، واستكمال الخدمات في مديريات ومحافظات الجمهورية

منح المجالس المحلية صلاحيات أوسع في إدارة الشئون المحلية وفي مقدمتها حق الرقابة وإجراء المناقصات

تطوير دور أجهزة السلطة المحلية في محاربة الفساد وضبط كافة مظاهر التسيب والاهمال والاختلالات المالية والإدارية

الإسهام الفاعل في تعزيز الأمن والاستقرار والسكينة العامة في نطاق كل محافظة ومديرية